القدرة التصديرية للجزائر اتجاه دول منطقة التجارة الحرة الافريقية: دراسة تحليلية اعتمادا على مؤشرات التجارة الخارجية

Algeria's export capacity towards the countries of the African Free Trade Area: an analytical study based on foreign trade indicators

شراك نور الايمان صليحة*
مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر
nourelimenesaliha.cherrak@univ-tlemcen.dz

بريكسي رقيق رشيد
مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر
ecobere11@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2023/06/01 تاريخ القبول: 2023/08/02 تاريخ النشر: 2023/08/31

ملخص:
تهدف الدراسة الى تحليل القدرة التصديرية للجزائر نحو دول منطقة التجارة الحرة الافريقية ، وذلك من خلال معالجة النقاط الأساسية ذات الصلة من وجهة النظر الاقتصادية الجزائرية، انطلاقا من تحليل الوضع الراهن للمبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية، وقد تم ذلك في إطار تناول ابعاد أساسية تتعلق بمنطقة التبادل الحر الافريقية، يرجع البحث بعد ذلك الى القاء نظرة أكثر تفصيلا من المنظور الكمي من خلال استعراض بعض المؤشرات عن اداء الصادرات كمؤشر كثافة التجارة ومؤشرات تنوع الصادرات واخيرا حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة وغيرها، ولقد توصلنا الى ان هناك فرصا امام الصادرات الجزائرية للوصول الى الدول الافريقية بشكل اكبر مما هي عليه الان ومن ثم ينبغي العمل على استغلال تلك الفرص.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة الافريقية، قدرة تصديرية، مؤشرات التجارة الخارجية، اندماج عالمي، مبادلات تجارية.

Abstract :
The study aims to analyze Algeria's export capacity towards the countries of the African Free Trade Zone, and this is done by addressing the main relevant points. , especially from the Algerian economic point of view, based on the analysis of the current situation of Algeria's trade exchanges with African countries, and this was done within the framework of dealing with basic dimensions related to the African Free Trade Zone. The research then returns to a more detailed look from a quantitative perspective, by reviewing some indicators of export performance, such as trade intensity index, export diversity indicators, and finally calculating the apparent comparative advantage index and others, we have concluded that there are opportunities for Algerian exports to reach African countries in a larger way than they are now, and we should work to exploit these opportunities.

Key Words: African Free Trade Area, export capacity, foreign trade indicators, global integration, trade exchange.

JEL Classification: F17, F15.

* مرسل المقال: شراك نور الايمان صليحة (nourelimenesaliha.cherrak@univ-tlemcen.dz)

مقدمة:

تؤكد التحاليل الكلاسيكية ان انتهاج سياسة اقتصادية موجهة نحو الخارج ستساهم ايجابا في النمو نظرا للتخصيص الجيد للاقتصاد حسب قانون المزايا النسبية، اضافة الى الاستفادة من اقتصاديات الحجم الناتجة عن توسيع الاسواق، الاستعمال الكبير للإمكانيات الانتاجية، والتحسن في طرق التسيير والتطور التقني، وبفضل تحرير التجارة فان اي اقتصاد سيدخل في دائرة من الرفاهية اذ ان التوسع سيؤدي الى ارتفاع في عمليات الاستثمار ارتفاع في الانتاجية، انخفاض لأسعار التصدير وتحسن الكفاءة وارتفاع جديد في الصادرات.

ولقد اصبح الاقتصاد العالمي موحدا واضحى الاندماج فيه ضرورة وبالتالي عمدت اغلبية الدول الى اتخاذ اجراءات تهدف الى الانفتاح اكثر على العالم الخارجي وتمهد للاندماج في الاقتصاد العالمي، والجزائر بدورها على غرار الدول النامية الاخرى سعت الى مواكبة التحولات والتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي بعد تأكدها من انه يستحيل اتخاذ موقف الحياد ازاء هذه التغيرات اضافة الى اتباع سياسات اصلاح واسعة مست كل جوانب الاقتصاد، وبالتوازي مع هذه الاصلاحات وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات شراكة وانضمت الى عدة تكتلات اخرها كان منطقة التجارة الحرة الافريقية وكل هذا يمهد لاندماج افضل في الاقتصاد العالمي.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: **الى أي مدى يمكن اعتبار منطقة التجارة الحرة الافريقية كمحرك فعال لخلق الظروف الملائمة لترقية القدرة التصديرية للجزائر اتجاه الدول الافريقية؟**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الافريقية للتعرف على الواقع الحالي لها وكذا التعرف على سبل زيادتها في المستقبل، بالإضافة الى تحليل القدرة التصديرية للجزائر نحو الدول الافريقية.

المنهجية المتبعة: اتبعت الورقة المنهج الوصفي اثناء تطرقنا لمختلف الابعاد المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الافريقية، إضافة للمنهج التحليلي الذي اعتمدناه لاستعراض تطور التبادل التجاري بين الجزائر والدول الافريقية من حيث هيكل الصادرات واهم الشركاء التجاريين من الدول الافارقة، كما قمنا باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية لتعزيز فهم نمط المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية.

I. تقديم منطقة التجارة الحرة الافريقية:

ان التفاوت في الهيكل الاقتصادي، ومدى عمق الاختلالات الهيكلية بين الدول الافريقية يعتبر سببا كافيا من وجهة نظر الدول ذات الأداء الاقتصادي المتواضع لإبرام اتفاقيات تجارة حرة، والمضي قدما في تهيئة خطوات ابعد في التكامل الاقتصادي القائم، بهدف تعزيز عملية التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء في تلك المنطقة من خلال تنشيط التجارة البينية.

1. مستويات الاندماج الاقتصادي الدولي:

هناك جملة من السبل والاليات التي تمكن الدول من الاندماج في الاقتصاد العالمي من بينها التكامل الاقتصادي عن طريق مناطق التبادل الحر التي تعد من أنجع السبل لتسهيل عملية الاندماج.

- منطقة التجارة الحرة :هي اتفاق مجموعة من الدول على الغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الاعضاء، وهي الحالة التي يترتب عنها الاستخدام الأفضل للموارد بين الدول الأعضاء، وذلك من جراء انتقال السلع من الخارج نحو الداخل، أي يزيد الطلب على السلع المعروضة من هذه الدول بأسعار أقل مقارنة بأسعار السلع المثيلة لها والمنتجة محلياً، اي ابراز التخصص الاقليمي وتبيان المزايا الظاهرة (فايزة، 2007، صفحة 206).

كما تأخذ التكتلات الاقتصادية عدة اشكال اخرى وهي:

- الاتحاد الجمركي: تعمل الدول الاعضاء على توحيد سياساتها التجارية تجاه الخارج من حيث عقد المعاهدات والاتفاقيات التجارية، وتوحد التعريفة الجمركية لهذه الدول حين التعامل مع باقي دول العالم.
- السوق المشتركة: تعمل الدول الاعضاء على الغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الانتاج ومن بينها العمل ورأس المال (يونس، 2007).
- الاتحاد الاقتصادي: تتبنى الدول سياسات منسقة حول التنظيم والمراقبة وحتى إصدار قرارات موحدة تحت مظلة التكتل.
- الاتحاد النقدي: يتطلب هذا الاتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية، وكمثال على هذا الشكل إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي بداية من عام 1999 (الغزالي، 2009، صفحة 11).

2. تجارب دولية لاتفاقيات مناطق التجارة الحرة في العالم:

تدل تجارب المناطق الحرة مثل الاتحاد الأوروبي ودول رابطة جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية عما يمكن أن يحققه نجاح تكامل السوق من إسهام كبير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ، وتعد تجربة الاتحاد الأوروبي التكتل الاقتصادي الأبرز في العالم على الإطلاق والأكثر اكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية بعد وصوله إلى المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي المتمثل في الاتحاد النقدي (عملة نقدية موحدة لغالبية أعضاء التكتل) ،يتكون حاليا من 27 دولة وتمثل تعاملاته التجارية ثلث التجارة العالمية (السعيدي، منطقة التجارة الحرة الافريقية ...الفرص والتحديات، 2022)،كما أفضى انشاء السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي إلى زيادة مستوى التجارة البينية التي تصل إلى حوالي 63% وساهم في نمو اجمالي الناتج المحلي والتوظيف.

أما منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية فقد تأسست عام 1992وبدا سريان مفعول الاتفاقية عام 1999 تتكون هذه المنطقة من ثلاث دول (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك)، ويعد هذا التكتل من التكتلات الاقتصادية الثلاثة الأكبر في العالم، وقد تضمن تحريرا تجاريا تصاعديا وفتح مجالا أوسع للاستثمار منذ بدء سريان مفعوله عام 1999، وعلى الرغم من كون هذا التكتل يضم ثلاث دول فقط فإنه يتعلق بناتج قومي يتجاوز 20 تريليون دولار وبسوق الاستهلاكية في حدود 470 مليون نسمة.

منطقة دول النمور الأسيوية بالإضافة إلى اليابان والصين: تمكنت هذه الدول من تحقيق معدل نمو اقتصادي ضخم وسرعة عالية في التصنيع خلال الفترة الزمنية المحصورة بين ستينات القرن الماضي وتسعيناته وسوق استهلاكية تتجاوز مليار ونصف المليار نسمة (السعيدي، منطقة التجارة الحرة الافريقية ...الفرص والتحديات، 2022).

أما رابطة جنوب شرق آسيا قد تأسست عام 1967و تهدف هذه المنطقة إلى تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا، يتعلق هذا التكتل بسوق استهلاكية في حدود 550 مليون نسمة تتجاوز صادراتها 5% من الصادرات العالمية.

المنطقة الحرة بجبل علي-دبي-(جافزا): تأسست سنة 1985و تعتبر مركز التجارة الرائدة في المنطقة من خلال نموذج الأعمال المتكامل الذي توفره لعملائها، كما تتيح للشركات الوصول المباشر إلى ما يقارب 26 مليون مستهلك في المنطقة، تضم اليوم أكثر من 7000 شركة من 120 دولة، كما أوجدت 135 ألف فرصة عمل، وأكثر من 80مليار دولار من التجارة وساهمت بأكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي (ذهبية، 2021، صفحة 222).

تهدف مجمل هذه الاتفاقيات إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لكن ثمة أوجه اختلاف طفيفة بينها، اذ تتضمن مقاربات الاتحاد الأوروبي عددا أكبر من المكونات غير الاقتصادية كالتعاون الثقافي وحقوق الإنسان، أما المبادرات الأمريكية فتطغى عليها المسائل الاقتصادية، كحقوق الملكية الفكرية والوظائف التي تم إدخالها مؤخرا. وفي حين أن الاتفاقيات التجارية الأمريكية تتسم بطابع أكثر شمولية وتغطي مجموعة واسعة من المسائل الاقتصادية، تتطرق الاتفاقيات الأوروبية إلى العديد من المواضيع غير الاقتصادية وتستثني الخدمات والاستثمار وتقدم آفاقا محدودة في المجال الزراعي (رياض ، 2007). ولربما من المبكر جدا تقييم منطقة التجارة الحرة الإفريقية نظرا لحداثتها، فالأداء التجاري لازال متواضعا ومحدودا مقارنة بحجم التبادل في الاتحاد الأوروبي. وفي جميع الأحوال وعلى الرغم من ان مبادرة إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية قد لا تؤدي إلى نتائج ملموسة على المدى القصير إلا أن الاتفاقية الناتجة عنها قد تشكل عنصرا مهما على المدى الطويل.

3. تعريف منطقة التجارة الحرة الافريقية:

منطقة التجارة الحرة الافريقية هي اتفاقية بين أعضاء من مفوضية الاتحاد الافريقي، وتغطي سوقا افريقيا يزيد عن 1.3مليار شخص تم التوقيع عليها في 21 مارس 2018، وبدأت التجارة بموجب هده الاتفاقية في الأول من يناير 2021.

بحلول 30 ديسمبر 2021، كان قد تم التوقيع على الاتفاقية من قبل 54 بلدا افريقيا من أصل 55 بلدا (لا يوجد التزام من دولة إيريتريا حتى الان). ومن المتوقع ان تصبح منطقة التجارة الحرة الأفريقية لعبة تغيير جديدة لأفريقيا، ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع اجندة الاتحاد الافريقي 2063، من اجل "افريقيا التي نريد "، وجدول اعمال الأمم المتحدة 2030، من خلال الغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية، ومن المتوقع ان تساهم هذه الاتفاقية في خلق بيئة اعمال مواتية للتجارة البينية الافريقية (وليد ، ديسمبر 2020، صفحة 604).

4. نبذة عن علاقات افريقيا التجارية الخارجية:

ظلت حصة افريقيا في التجارة العالمية منخفضة في العقد الماضي، حيث سجلت الصادرات زيادة من 2.3 بالمائة في عام 2010 الى 2.5 بالمائة في عام 2014بقيمة قدرها 864961مليون دولار امريكي ، ثم انخفضت الى 2.2 بالمائة عام 2019 لتصل الى 479991مليون دولار امريكي(الشكل 01)، ولا يزال الأداء التجاري لإفريقيا يعتمد بشدة على تطورات أسعار السلع الأساسية، ولا تزال المشاركة في التجارة العالمية راكدة في الغالب، واستمر هذا الانخفاض في عام 2020 (United, 2022, p. 09) بسبب انكماش بنسبة 7.4 بالمائة في تجارة البضائع العالمية بسبب تأثير جائحة كورونا (كوفيد 19).

الشكل (01): تطور قيمة الصادرات والواردات الافريقية بين 2010-2022 مليون دولار أمريكي)

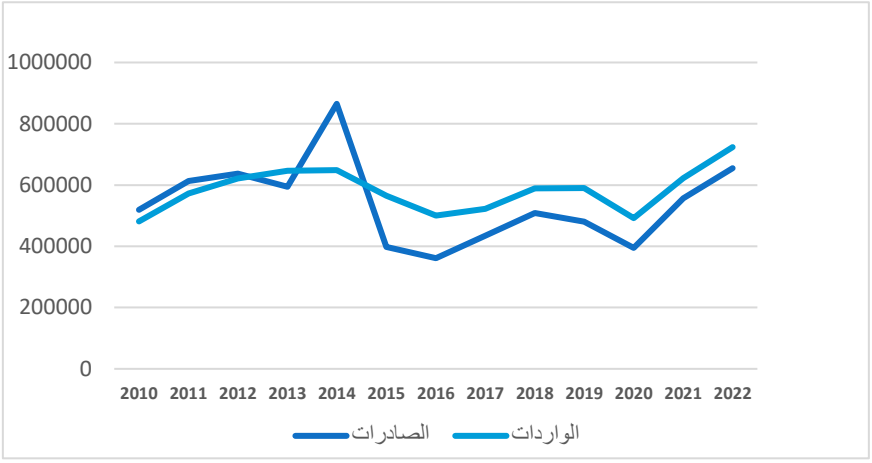

المصدر: من اعداد اعتمادا الباحثين على:https://unctadstat.unctad.org consulté le 28/12/2022

كما شهدت البلدان الافريقية انخفاضا كبيرا في صادراتها من البضائع وارداتها عام 2020، حيث بلغت صادراتها 394475مليون دولار امريكي، بينما بلغت الواردات 491779مليون دولار (الشكل 01)، وتمثل هذه الأرقام 2.19 بالمائة من اجمالي الصادرات العالمية للسلع و2.85 بالمائة من اجمالي الواردات، وتعكس انخفاضا بنسبة 19.3 بالمائة و13.2 بالمائة على التوالي مقارنة بأرقام عام 2019 وفقا لأحدث ارقام الاونكتاد.

في عام 2020، شهدت افريقيا اول ركود لها منذ أكثر من عقدين بسبب الوباء الذي تسبب تأثيره في تعطيل حركات التجارة بسبب تراجع الطلب العالمي، ونتيجة لذلك كان هناك انخفاض في صادرات السلع، كان الركود حتميا نظرا للارتباط القوي بين النمو الاقتصادي في القارة والطلب العالمي وأسعار السلع الأساسية التي شكلت 75 بالمائة من صادرات افريقيا عام 2020 (United, 2022, p. 10) .

- **علاقة الاقتصاد الافريقي بالقوى الاقتصادية العالمية (استراتيجية الحزام والطريق الصينية):**

تحتل القارة الافريقية موقعا مهما في استراتيجية الحزام والطريق الصينية ولا سيما ضمن محطات طريق الحرير البحري، كما أن فكرة دفع بناء مشروعات مرتبطة بالبنية التحتية الأساسية وغيرها من المشاريع التنموية في إطار

استراتيجية الصين الجديدة لها أهمية قصوى للاقتصاد الإفريقي ،وخاصة أن إفريقيا بحاجة إلى تطوير وتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والإنسانية وذلك للحد من الفقر ورفع المستوى المعيشي في البلدان الإفريقية ودعم وتعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي (شهيناز، 2023، صفحة 603). ولقد واصلت التجارة الصينية الافريقية نموها سريعا بدءا من سنة 2000وذلك بنسبة فاقت 14%سنويا بحجم يفوق ال170 مليار دولار سنة 2017، وواصلت التجارة بينهما نموها الى منتصف سنة 2018حيث تضاعف مقدار التجارة بأكثر من 16%اي بقيمة حوالي 100مليار دولار، وفي سنة 2020بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين 187مليار دولار رغم جائحة كوفيد19 (احمد، 2022، صفحة 67).

5. خصائص منطقة التجارة الحرة الافريقية:

تعتبر منطقة التجارة الحرة للقارية الإفريقية في منظورها العام أكثر من مجرد اتفاقية تجارية، حيث ينظر إليها على أنها أداة مكتملة الأركان لتنمية إفريقيا، من خلال دفعها بشكل استراتيجي الى تكامل القارة، وتضع الأسس الراسخة لإحداث ثورة صناعية وتجارية وبالتالي توفيرها لفرص الأعمال والوظائف في إفريقيا وهي أيضًا اتفاقية تجارية طموحة لتشكيل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم في حال تم بالفعل تنفيذها، فهي تربط ما يقرب من "1.3 مليار شخص عبر 55 دولة إفريقية تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي" والهدف هو الوصول إلى التكامل الاقتصادي المنشود بقارتنا الإفريقية؛ سعيًا لتحسين مناخ الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (التميمي، 2022). من خلال منطقة التجارة الحرة الافريقية، تقوم البلدان الافريقية بإنشاء سوق قاري واحد للسلع والخدمات، يتم تسهيله من خلال حركة رؤوس الأموال الافريقية والأشخاص، وبالتالي التمهيد لإنشاء اتحاد جمركي قاري في نهاية المطاف (الدين، 2021).

منذ الأول من يناير2021اصبح من الممكن للدول الأطراف التي تكون إجراءاتها الجمركية جاهزة التجارة بموجب الشروط التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة الافريقية. ومن المتوقع ان التنفيذ الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية سيكون له تأثير اقتصادي إيجابي كبير على افريقيا، وتقدر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ان منطقة التجارة الحرة الافريقية ستزيد من قيمة التجارة بين البلدان الافريقية بنسبة تتراوح بين 15 بالمائة (50 مليار دولار امريكي) و25 بالمائة (70 مليار دولار امريكي) بحلول عام 2040 بإلغاء 90 بالمائة من التعريفات على السلع وخفض تكاليف التجارة (United, 2022, p. 11).

بالإضافة الى دورها في تنويع صادرات افريقيا فضلا عن بناء اقتصاد أكثر مرونة، تعمل هذه المنطقة على تشجيع مبدا التنافسية في مجال الصناعة والمؤسسات من خلال الاستفادة من فرص الإنتاج على نطاق أوسع وفتح الأسواق في جميع انحاء القارة مع توزيع عادل للثروات والموارد (شكيمة، 2018، صفحة 07).

II.الوضعية الاستراتيجية للجزائر اتجاه الدول الافريقية:

ان الطموح المتزايد للجزائر في افريقيا يجب ان لا يخفي حقيقة ان العلاقات الاقتصادية الجزائرية الافريقية ما زالت تتصف بالضعف والمحدودية على الرغم من التطور الذي عرفته في السنوات الأخيرة مقارنة بالعلاقات التي تربط الجزائر بمناطق أخرى من العالم.

وللتدليل على ذلك تثبت الاحصائيات الرسمية تراجع المبادلات التجارية مع افريقيا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم هذه المبادلات سنة 2018 حوالي 3.5 مليار دولار امريكي منها 1.3 مليار دولار من الواردات (3 بالمائة من اجمالي الواردات الجزائرية) (Samia, 2021, p. 04) و2.2 مليار دولار من الصادرات (5 بالمائة من الصادرات الجزائرية).

وتكشف الاحصائيات المقدمة من مديرية الجمارك الجزائرية بان السوق الافريقية ورغم قربها جغرافيا من الجزائر، الا انها تذيلت قائمة شركاء الجزائر التجاريين بين القارات الخمس، كما تظهر البيانات الرسمية الجزائرية تصدر أربع دول من شمال افريقيا حجم التبادل التجاري مع الجزائر ويتعلق الامر بكل من تونس ومصر والمغرب فيما تبقى ضعيفة مع دول الساحل

1. دراسة تحليلية لواقع المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية:

الجدول (1): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية (2021)

المنطقة	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	57،21	49,3
الدول الاوروبية الأخرى	6,47	7,3
دول أمريكا الجنوبية	10,84	6,2
اسيا	17,93	24,1
اوقيانوسيا	1,48	1,0
الدول العربية	-	2,8
الدول المغاربية	4,99	6,4
الدول الافريقية	1,08	2,9
المجموع	100	100

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:https://unctadstat.unctad.org

نلاحظ انخفاض نسبة المبادلات التجارية مع الدول الافريقية فمن خلال الجدول (1)، فقط 3 بالمائة من الواردات الجزائرية مصدرها الدول الافريقية اما نسبة الصادرات فتقدر بحوالي 1.8بالمائة، اما النسبة الأكبر من المبادلات فتتم مع الاتحاد الأوروبي بنسبة 57.21 بالمائة من الصادرات و49.3 بالمائة من الواردات تليها الدول الاسيوية ودول أمريكا الشمالية.

2. أبرز مناطق التبادل الافريقية بالنسبة للجزائر:

الشكل (2): أبرز الشركاء التجاريين للجزائر في الصادرات (بالنسبة المئوية) لسنة 2019

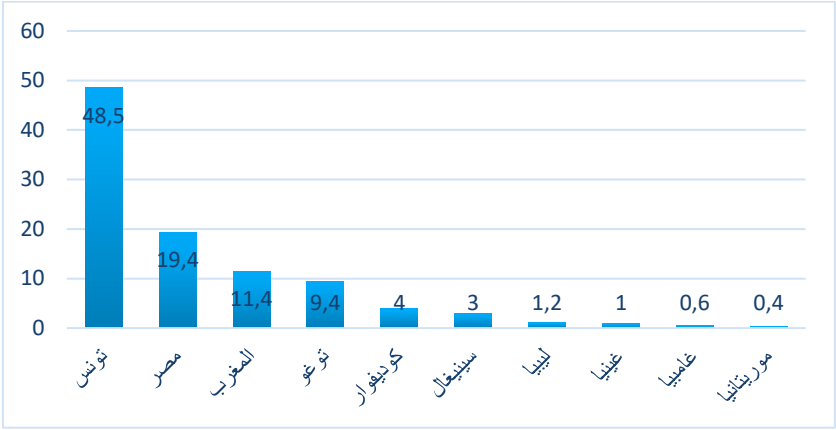

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:https://unctadstat.unctad.org

الشكل (03): الموردون الرئيسيون للجزائر (بالنسبة المئوية) لسنة 2019

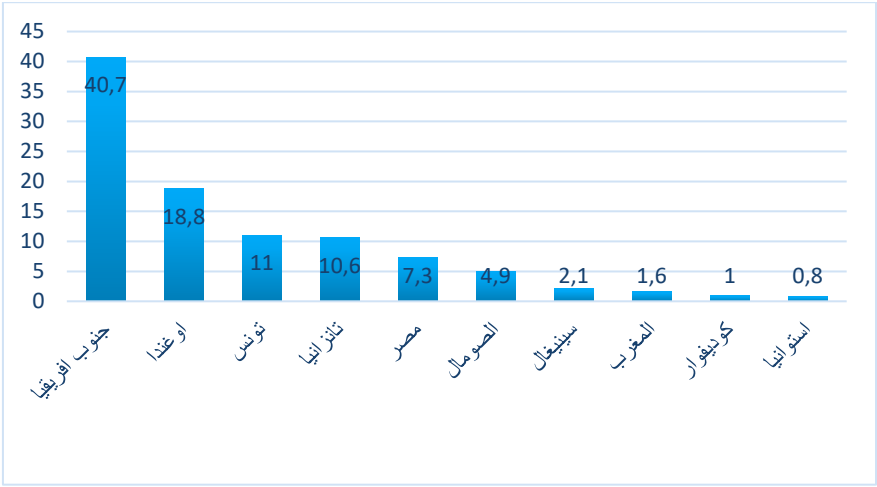

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:https://unctadstat.unctad.org

من خلال الشكل (2) نلاحظ ان الصادرات نحو الدول الافريقية تتم الى حد كبير مع الدول القريبة جغرافيا، وبشكل أكثر تحديدا دول الشمال التي تعد جزءا من منطقة التجارة الحرة العربية (GZALE) وتعد تونس ومصر والمغرب الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر حيث تمثل هذه البلدان الثلاثة وحدها ما يقارب 79.3 بالمائة من الصادرات. بالإضافة الى ذلك تعتبر جنوب افريقيا من الموردين الرئيسيين للجزائر بحصة تقارب 40.7 بالمائة (الشكل 03).

3. تطور حجم المبادلات الجزائرية الافريقية:

الشكل (4): تطور حجم المبادلات التجارية مع الدول الافريقية (2009-2021)

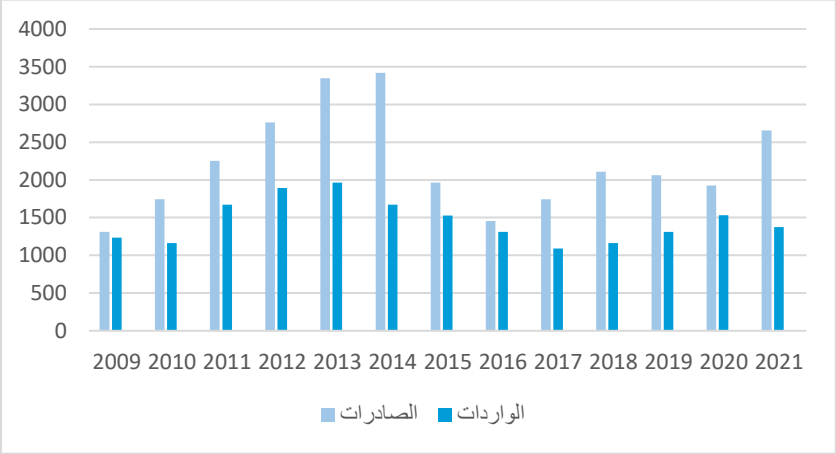

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:https://unctadstat.unctad.org consulté le 28/12/2022

يكشف الرسم البياني لتطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول الافريقية ان الصادرات الجزائرية لم تتجاوز 3.5 مليار دولار خلال الفترة (2009-2019) في حين ان الواردات لم تتجاوز 2 مليار دولار. و يمكن تبرير انخفاض مستوى المبادلات مع بقية الدول الافريقية بعدة أسباب وعوامل منها عدم تكامل الهياكل الإنتاجية، عدم تنوع العروض التجارية إضافة الى الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

الجزائر ليست عضوا في أي تكتل اقتصادي إقليمي باستثناء المغرب العربي وبالتالي لا تستفيد من الافضليات التجارية التي تمنحها هذه التكتلات مما يقلل من تنافسية المنتجات الجزائرية التي تواجه تعريفات جمركية تتراوح بين 45 و65 بالمائة (حسب احصائيات وزارة التجارة) يضاف الى ذلك الافتقار الى البنى التحتية وارتفاع تكاليف النقل التي تمنع الدول من الاستفادة الكاملة من القرب الجغرافي (Samia, 2021, p. 05) .

الانضمام الى منطقة التجارة الحرة الافريقية يمنح الجزائر فرصا جديدة للحد من هذه العوائق من خلال انشاء سوق للتداول الحر للسلع والخدمات.

4. هيكل التجارة الخارجية الجزائرية مع الدول الافريقية (2019):

تعد التجارة بين الدول الافريقية الأكثر تنوعا نسبيا من تلك التي تتم بين أفريقيا بقية دول العالم لكن هذا لا ينطبق على حالة الجزائر.

ان هيكل صادرات الجزائر مع شركائها الافارقة مشابه لما تم تحقيقه مع بقية دول العالم (الجدول رقم2) حيث نلاحظ هيمنة المنتجات الأساسية على الصادرات والتي تمثل 95.6 بالمائة من اجمالي الصادرات وهي تتعلق بشكل أساسي بالمحروقات (88.5%) وبدرجة اقل بالمنتجات الغذائية (5.3%)، بينما تتمثل الواردات في المنتجات المصنعة (68.7%) لاسيما الآلات والمعدات.

الشكل (05): هيكلية الصادرات الجزائرية نحو الدول الافريقية

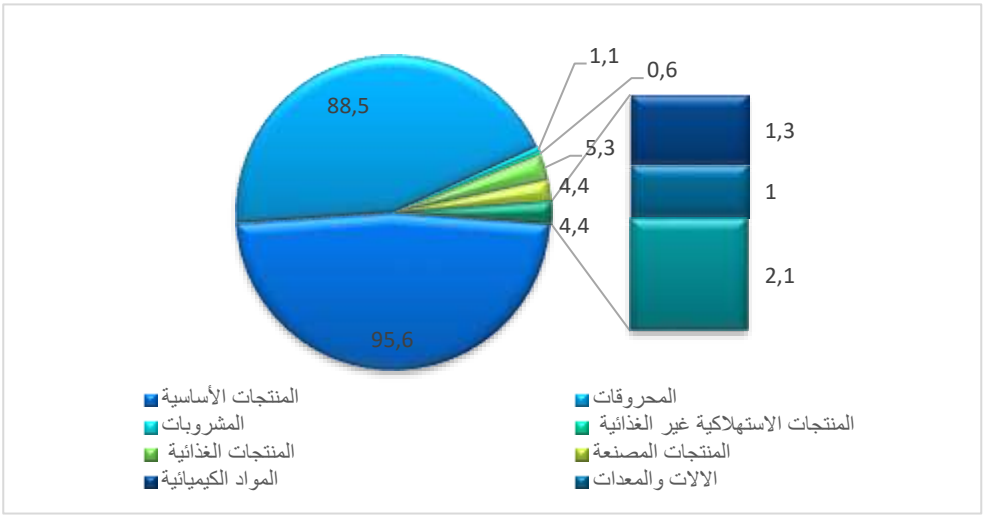

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: https://unctadstat.unctad.org consulté le 28/12/2022

الشكل (06): هيكلية الواردات الجزائرية نحو الدول الافريقية

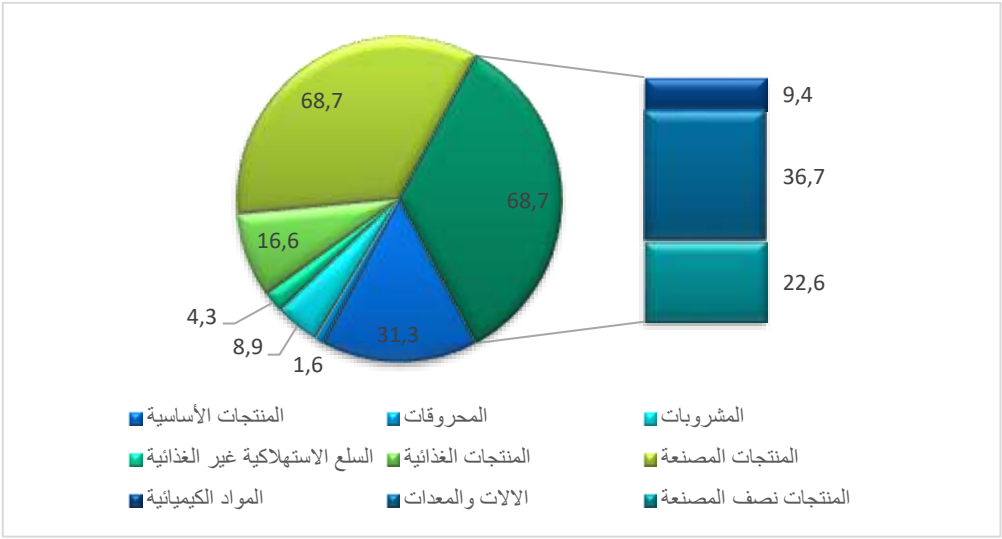

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:https://unctadstat.unctad.org consulté le 28/12/2022

III. مؤشرات قياس تدفقات التجارة بين الجزائر وبعض الدول الافريقية:

يتم فيما يلي استخدام مجموعة من المؤشرات، وذلك بهدف التعرف بشكل أكثر تفصيلا على مستوى تدفقات التجارة بين الجزائر وبعض الدول الافريقية، وذلك كما يلي:

1. مؤشر كثافة التجارة:

يستخدم مؤشر كثافة التجارة لمعرفة ما إذا كانت قيمه التبادل التجاري أكبر ام اقل من المتوقع وهذا على اساس الاهمية في التجارة العالمية (Bank, 2022)، فاذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فهذا يعني ان هناك فرصا محتملة لزيادة

التجارة. ويمكن تقدير مؤشر كثافة التجارة الجزائرية مع الدول الافريقية بالاعتماد على منهجية العالم بلاسا(BALASSA)لعام 1977حيث:

$$TII = \frac{Xnm/Xnw}{Xwm/Xww}$$

- TII :مؤشر كثافة التجارة
- Xnm:صادرات الدولة الى الدولة الدول الافريقية
- Xnw: اجمالي صادرات الدولة الجزائر
- Xwm : اجمالي واردات الدول الافريقية
- Xww: اجمالي صادرات العالم

جدول رقم (02): مؤشر كثافة التجارة الجزائرية مع الدول الافريقية خلال الفترة(2012–2021)

	صادرات الجزائر نحو الدول الافريقية	اجمالي صادرات الجزائر	اجمالي واردات الدول الافريقية	اجمالي صادرات العالم	مؤشر كثافة التجارة
2012	2763	71866	621125	22813856	1,412
2013	3345	64974	646460	23502193	1,870
2014	3418	60061	649110	23891091	2,095
2015	1963	34668	565502	21217809	2,125
2016	1454	30026	500141	20811478	2,015
2017	1745	35191	522709	22991831	2,185
2018	2109	41797	588903	25219416	2,163
2019	2036	35824	588448	24839763	2,407
2020	1928	23797	491034	22313726	3,682
2021	2654	36700	628831	27897707	3,208

Source: World Bank (2022), Trade Indicators, Extrait de: http://wits.worldbank.org

كما يتضح من الجدول رقم(3) فقد جاءت قيمه مؤشر كثافة التجارة أكبر من الواحد، كما اخذت قيم المؤشر في التزايد خلال الفترة محل الدراسة (2012–2021)، وهذا يعني ان هناك فرصا محتملة في المستقبل لرفع المبادلات التجارية للجزائر مع دول منطقه التجارة الحرة الافريقية.

2. مؤشر التنويع في الصادرات: مقارنة ما بين الجزائر والدول الافريقية الاخرى:

يمكن التعامل مع تنويع الصادرات الجزائرية من خلال مؤشر التنويع لهيرفندال هيرشمان، الذي يقيس مستوى تركيز الصادرات على مقياس من 0 إلى 1، حيث انه كلما ارتفعت هذه القيمة، قل تنوع الاقتصاد. يعني مؤشر التنويع الذي يساوي 1 أن سلة صادرات الدولة تتكون من منتج واحد فقط.

الجدول (03): مؤشر هيرشمان–هيرفندال: مقارنة بين الجزائر وبعض الدول الافريقية

الدولة	عدد المنتجات التي تم تصديرها مع RCA>1	مؤشر هيرشمان –هيرفندال
الجزائر	6	0,32
مصر	2	0 ,08
ليبيا	7	0,65
موريتانيا	5	0,29
المغرب	33	0,05
السودان	8	0,33
تونس	28	0,06
الغابون	4	0,57
ساحل العاج	22	0,15
غانا	16	0,18
السنغال	18	0,08
التوغو	11	0,1
بوركينافاسو	10	0,38
كينيا	28	0,07
مدغشقر	24	0,08
تنزانيا	24	0,07
زيمبابوي	25	0,08
جنوب افريقيا	40	0,03

Source : (Moubarak, 2016, p. 65)

نلاحظ من خلال الجدول ان الجزائر تعد من الدول الافريقية الاقل تنوعا بمؤشر يبلغ 0,32، وبالمثل، إذا نظرنا إلى تنوع الصادرات من زاوية عدد المنتجات المصدرة بميزة نسبية، فإن الجزائر، بمتوسط 6 منتجات يتم تصديرها، تظل الاقتصاد الاقل تنوعا في شمال أفريقيا. وخلاصة ذلك ان التخصص الحالي بالنسبة للجزائر يجعلها اقل استفادة من نمو الطلب العالمي.

3. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

يستخدم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لقياس الوزن النسبي لصادرات دولة ما من سلعة معينة من اجمالي صادرات تلك الدولة مقارنة بنظيره على المستوى العالمي، وذلك لقياس الميزة النسبية الظاهرة للدولة في انتاج وتصدير سلعة معينة (القومي، 2017، صفحة 125).

الشكل07 : الميزة النسبية الظاهرة للجزائر وبعض الدول الافريقية في انتاج وتصدير المحروقات

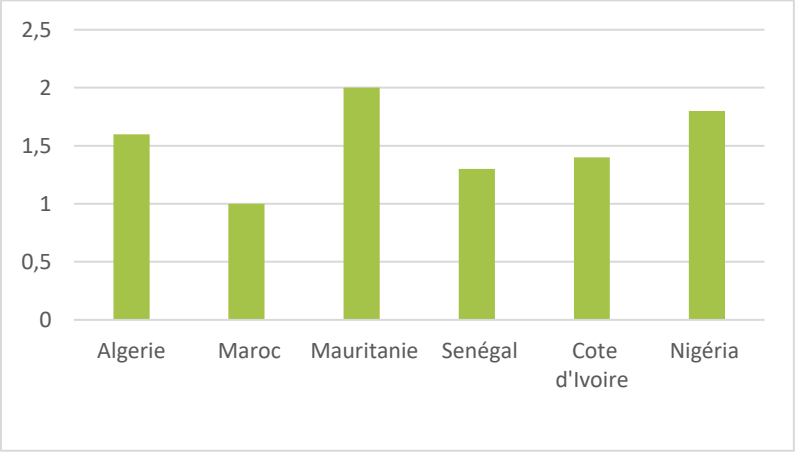

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:https://unctadstat.unctad.org consulté le 28/12/2022

نلاحظ ان الجزائر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في انتاج وتصدير المحروقات، ووفقا للاونكتاد في تقريره لعام 2017 حول إطار السياسة التجارية في الجزائر، فان ضعف تنويع الصادرات يرجع بالأساس الى طبيعة هيكل الاقتصاد الوطني وانخفاض الاستثمار في القطاعات الاخرى فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وتبقى الصادرات غير النفطية هامشية والاداء الاقتصادي مرتبط تقريبا بالتغيرات في الطلب واسعار المحروقات. فالارتفاع الكبير في اسعار النفط (66, 28 دولار لتصل الى 54,57 دولار للبرميل عام 2005)ساهم في زيادة معدل الانفتاح مما جعله يقترب من المعدل الذي بلغه في السبعينات. وفي عام 2008 بلغ اجمالي الصادرات من السلع حوالي 77, 118 مليار دولار امريكي مقابل ناتج محلي اجمالي قدره 2, 171مليار دولار وبمعدل انفتاح بلغ 69,38% (المنحنى البياني)، ومنه يمكننا القول ان معدل الانفتاح التجاري للجزائر ينخفض في كل مرة ينخفض فيها سعر برميل النفط في السوق العالمية .(Abdenaer, 2018, p. 69)

الشكل 08: معدل الانفتاح التجاري للجزائر

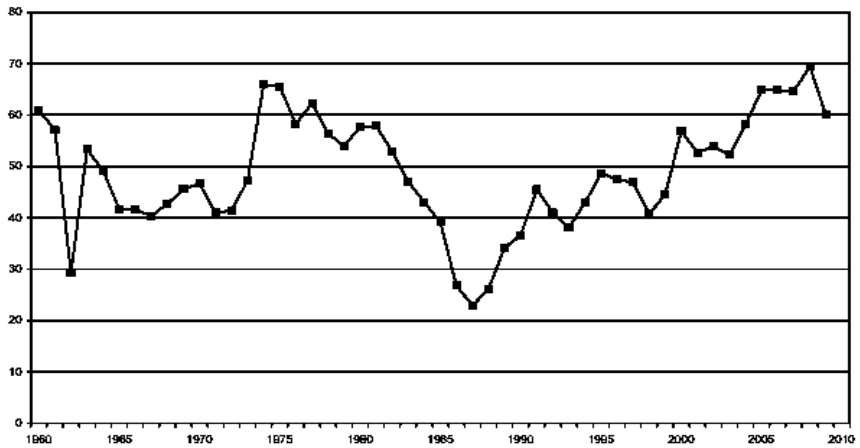

Source : (Abbas, 2012, p. 06)

4. تحليل العلاقة بين الريع والتكامل الاقليمي:

الشكل:09 الريع والتكامل الإقليمي (تحليل وصفي)

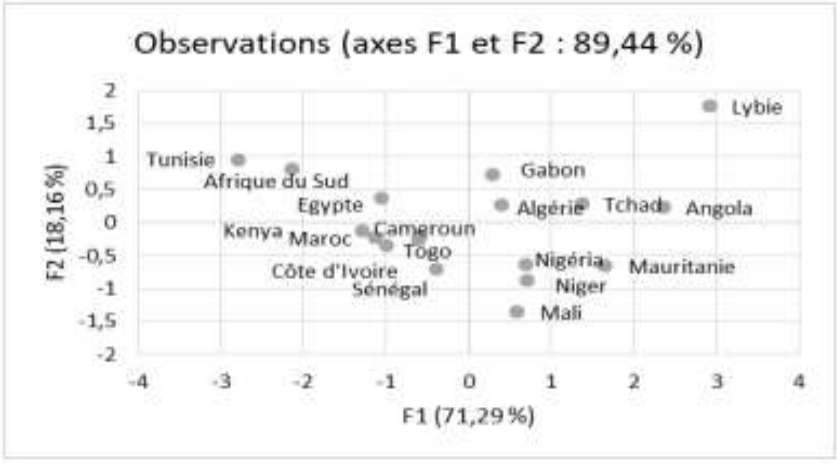

Source : (Kahina, 2022, p. 09).

نلاحظ من الشكل ان هناك مجموعتين من الدول لها نفس الخصائص، المجموعة الاولى تضم الجزائر وانغولا وليبيا والغابون والتشاد ونيجيريا والنيجر ومالي وموريتانيا، حيث تتميز هذه الدول بإيرادات نفطية عالية وانخفاض في مستوى التكامل، اما المجموعة الثانية فتضم تونس وجنوب افريقيا ومصر وكينيا وساحل العاج والتوغو والكاميرون والمغرب والسنغال، تفتقر هذه الدول للإيرادات النفطية لكنها تتميز بدرجات كبيرة من التكامل.

تظهر نتائج هذا التحليل ان التكامل الاقليمي يرتبط سلبا بوفرة الموارد الطبيعية، وهذا يؤدي الى استنتاج مفاده ان الريع يمكن ان يشكل عائقا امام التكامل وعقبة امام التجارة.

IV. استراتيجيات ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الدول الافريقية:

يرى خبراء ان الجزائر تملك منشات قاعدية تعتبر هي الاقدر على خلق تكامل اقتصادي من خلال ربط العمق الافريقي بالبحر الأبيض المتوسط عبر موانئها الجاهزة و طرقها التي تربط المتوسط بالحدود الجزائرية ،و هي المساعي التي تستهدف ديناميكية اقتصادية ترفع من نسب التبادل البينية بين الدول الافريقية ،و الجزائر بدورها تبحث عن تطوير هذا المؤشر الذي لم يتجاوز 3.5 مليار دولار، كما ان الرهان يتمثل في تحقيق هدف تقليص التبعية لقطاع المحروقات، فاستحداث مناطق التبادل التجاري الحر مع كل من تونس و موريتانيا و مالي يعتبر خطوة للرفع من الصادرات ببلوغ رقم 10 مليار دولار بنهاية عام 2023 ،مع وجوب تحديث قائمة استراتيجية للمواد المعنية بالتصدير لان هناك مجالات قد حققت ارقام تصدير مهمة كالأسمدة الفوسفاتية المركبة و الأسمدة المعدنية المركبة و عجلات السيارات و الحديد و الصلب و المواد نصف المصنعة ...اضافة الى منتجات الصناعة التحويلية الغذائية التي تمثل حاليا 19 بالمائة من اجمالي الصادرات خارج المحروقات .

في نفس الإطار تعمل الجزائر على زيادة تدفق صادراتها نحو السوق الافريقية بتحديث السكك الحديدية واستئناف مشروع بناء ميناء الحمدانية الواقع وسط البلاد بشراكة صينية وكذا طريق الوحدة الافريقية الذي يربط الأراضي التونسية

بالجزائرية ومنها الى لاغوس النيجيرية مرورا بكل من مالي و النيجر، حيث تبلغ المسافة الاجمالية للطريق حوالي 9900كيلومترا، 2315كيلومتر منها داخل التراب الجزائري ،وتبلغ التكلفة الاجمالية للمشروع حوالي 6مليارات دولار امريكي، رصدت من اجلها الجزائر 2.6مليار دولار لإنجاز الجزء الخاص بها (سعودي، 2022، صفحة 140).

كما شرعت الجزائر في تجارة المقايضة (سلع مقابل سلع) في أربع ولايات في جنوب البلاد ممثلة في ادرار وايليزي وتمنراست وتندوف الحدودية مع دولتي مالي والنيجر، وشملت الصادرات الجزائرية عبر تجارة المقايضة التمور والملح المنزلي والمنتجات البلاستيكية والالمنيوم والحديد والفولاذ ومنتجات الصناعات التقليدية والبطانيات، اما الواردات فقد شملت المواشي من إبل واغنام وابقار ومنتجات الحناء والشاي الأخضر والتوابل واللحوم المجففة الى جانب الذرة البيضاء والأرز والبقول الجافة وبعض الاقمشة.

الخاتمة:

لقد سعينا من خلال هذه الورقة البحثية الى دراسة العلاقات التجارية بين الجزائر ودول منطقة التجارة الحرة الافريقية وتحليلها للتعرف على الواقع الحالي لها وكذا التعرف على سبل زيادتها في المستقبل، بالإضافة الى تحليل القدرة التصديرية للجزائر نحو الدول الافريقية ،ومن ثم فقد اتبعت الورقة المنهج الاستقرائي وتم استعراض تطور التبادل التجاري بين الجزائر والدول الافريقية من حيث هيكل الصادرات واهم الشركاء التجاريين من الدول الافارقة، وقد تم التوصل الى ان هناك ضعفا في هيكل التجارة الخارجية للجزائر اضافة الى غياب عرض تنافسي كاف، كما قمنا من خلال هذه الورقة البحثية باستخدام مؤشرات التجارة الخارجية في تعزيز فهم انماط الصادرات الافريقية، وعلى الرغم من ان هناك العديد من المؤشرات الا ان هذه الدراسة ركزت على المؤشرات القابلة للقياس الكمي والتي تتوفر عنها البيانات من خلال حساب كل من مؤشر كثافة التجارة ومؤشر تنوع الصادرات، ولقد توصلنا الى ان هناك فرصا امام الصادرات الجزائرية للوصول الى الدول الافريقية بشكل اكبر مما هي عليه الان ومن ثم ينبغي العمل على استغلال تلك الفرص، كما قمنا بحساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لمعرفه طبيعة التخصص، ولاحظنا ان الجزائر تعد من الدول الافريقية الاقل تنوعا ،وخلاصة ذلك ان التخصص الحالي للجزائر يجعلها اقل استفادة من نمو الطلب العالمي ولهذا فالجزائر مدعوة اكثر للقيام بنظرة شمولية لتقييم معطيات المرحلة الراهنة ووضعها في السياق المطلوب وذلك بالتوجه نحو ما يلي:

- مراجعة السياسات الاقتصادية الحالية فيما يخص تشجيع الصادرات والتركيز على السلع ذات الميزة النسبية.
- ضرورة المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي وتخفيض العائد من التعريفات وتحرير التجارة بوتيرة تتماشى مع باقي الدول الشريكة من اجل تكامل أعمق مع دول منطقة التجارة الحرة الافريقية.
- بناء استراتيجية واضحة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- القيام بتعديلات شاملة ودقيقة وحقيقية في الهيكل الاقتصادي.
- انتهاج سياسات جمركية معدلة وفقا لما يتماشى ومتطلبات الوضع الاقتصادي الراهن.

- خيار الجزائر في الاندماج الايجابي في النظام التجاري العالمي الجديد مرهون بمدى استعدادها لتبني سياسات تجارية فعالة ورشيدة تقود الى بناء اقتصاد تنافسي.

قائمة المراجع:

- Abdenacer, B. (2018). Ouverture commerciale de l'Algerie ,etat de lieux et perspective. Revue finance et marchés, 05(9), 65-81.
- Kahina, M. (2022). Rente et intégration commerciale en Afrique : Estimation d'un modèle de gravité pour l'Algérie. Les cahiers de CREAD, 38(09), 177-196.
- LO Moubarak .(2016) .Relation Maroc-Afrique subsaharienne : quel bilan pour les 15 dernières années ? OCP Policy Center,Research paper.
- Mehdi Abbas .(2012) .L'ouverture commerciale de l'Algérie : Apports et limites d'une approche en terms d'économie politique de protectionnisme .Revue Tiers Monde.68-51 ،
- Samia, A. (2021, Decembre). Potentiel d'integration de l'Algerie au marchè africain :analyse à l'aide du modele de gravitè. Revue scientifique Avenir économique, Vol09(N°01), 300-315.
- United, N. (2022, Janvier 21). Note d'orientation sur la zone de libre èchange continentale africaine (ZLECAF).
- World Bank من الاسترداد تم .(2022) .https://databank.worldbank.org/home.aspx
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية واثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا. (2017). مصر: معهد التخطيط القومي ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية .
- الخوري رياض . (2007). تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية من جهة وبعض دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا من الجهة الاخرى. مركز كارينغي للشرق الاوسط.
- ايمان سعودي. (2022). دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 07(02)، 130-144.
- حفاف وليد . (ديسمبر 2020). مستقبل منطقة التجارة الحرة الافريقية-المزايا و التحديات. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 13(العدد 03)، 600-610.
- حكيم الادي نجم الدين. (31 جانفي, 2021). اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية: أي فرص لمشاكل القارة؟ تاريخ الاسترداد 26 ديسمبر, 2022، من https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904
- خليلي احمد. (2022). دور اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية (AFCFTA)في الحد من التنافس الدولي في المنطقة -دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية -. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 15(02)، 56-72.
- دلال عرامة ،لطرش ذهبية. (ديسمبر , 2021). دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 21(01)، 213-229.

- شمسان عوض التميمي. (13 نوفمبر , 2022). منطقة التجارة الحرة :الفرص و الامال. تاريخ الاسترداد 26 12, 2022، من file:///C:/Users/PcTec/Downloads/%D9%
- عيسى محمد الغزالي. (2009). التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي. مجلة جسر التنمية(1)، 28.
- قاشي فايزة. (2007). الاقتصاد الدولي :تنقل السلع و حركة عوامل الانتاج. الجزائر: منشورات دار الاديب.
- قاضي محمد ،طالب سمية شهيناز. (جوان , 2023). العلاقات الصينية الافريقية في ظل مبادرة الحزام والطريق. دفاتر MECAS، 19(01)، 592-604.
- محمود يونس. (2007). اقتصاديات دولية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- معهد التخطيط القومي. (2017). اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية واثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا . مصر: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية .
- وصاف السعيدي. (14 جوان, 2022). منطقة التجارة الحرة الافريقية ....الفرص والتحديات . تم الاسترداد من https://apa-inter.com/post.php?id=4266
- ياسين شكيمة. (11 ديسمبر, 2018). دور الجزائر في انشاء منطقة التبادل التجاري الحر في افريقيا (AFTZ):رؤية مستقبلية. ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسي حول :دور الجزائر في التكامل الاقليمي :اتحاد المغرب العربي –الاتحاد الافريقي.